المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

11/06/2013

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يواجه صعوبات في رصد الخروقات بالسجون

يواجه المجلس الوطني لحقوق الانسان صعوبات في رصد الانتهاكات داخل المركبات السجنية. هل يشكل ذلك بداية تمرد الإدارة على التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان؟ المعلومات الواردة من مجموعة من سجون المملكة تفيد أن مدراء بعض السجون غيروا من تعاملهم مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يواجه صعوبات في الخروقات بالسجون

هل انقلبت المندوبية السامية للسجون على المجلس الوطني لحقوق الإنسان؟ وهل هي بداية تمرد الإدارة على التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان؟ المعلومات الواردة من مجموعة من سجون المملكة تفيد بأن مدراء بعض السجون غيرت من تعاملها مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية.

يظهر السلوك الجديد من خلال منع بعض مدراء السجون لفرق الرصد والتقصي التابعة للمجلس ولجانه من الاستماع إلى إفادات السجناء بشكل انفرادي، حيث تفرض إدارة السجون حضور موظفين من السجن لجلسات الاستماع، وهو أمر يتنافى مع القواعد النموذجية المسطرة في أدبيات الآليات الدولية للرصد في خروقات حقوق الإنسان.

سلوك الإدارة هذا جديد، حيث كانت تتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في وقت سابق، بشكل يحترم المعايير الحقوقية. التوجه الجديد لإدارة السجون غير مفهوم خصوصا وأنه يأتي مباشرة بعد الشهادة التي جاءت من المقرر الأممي الخاص بالتعذيب «خوان ماندیز»، والذي ضمن تقريره المقدم لمجلس حقوق الإنسان إفادة تقول بأن مهمته في المغرب مرت في ظروف جيدة وأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يحظى بالمصداقية. الأمر نفسه سار عليه تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المقدم لمجلس الأمن، حيث اعتبر المجلس ولجانه الجهوية آلية لنشر حقوق الإنسان وحمايتها.

والجدير بالذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سبق له أن قدم تقريره حول السجون ووقف على عدة مشاكل تقدم بخصوصها بتوصيات. فهل هذا الأمر أغضب إدارة حفيظ بن هاشم فغيرت من تعاملها؟ أم أن الإدارة المغربية لم تعد ترغب في هذا المجلس رغم ما يحظى به من تقدير من قبل المنتظم الدولي، ورغم أن للمغرب التزامات دولية في هذا المجال؟ الجواب يأتي من سجناء يفيدون باستمرار ممارسات مخالفة للقانون في السجون، مع استمرار التعذيب بهاته المؤسسات ورواج تجارة المخدرات والهواتف النقالة بها، إضافة إلى تردي الأوضاع الصحية لسجناء، تقابلهم رداءة في الخدمات الصحية. سجناء صرحوا للجريدة بأن موظفين أخبروهم بأن لا يسعون للاتصال باللجان الجهوية لحقوق الإنسان، لأن هذه الأخيرة لا تملك أية سلطة وأنها لن تتمكن بعد الآن من مساعدتهم على بلوغ حقهم في الإنصاف.

المهدي أشرف

حفيظ بنهاشم

إدريس اليزمي

قانون جديد في الأفق لتنظيم وتأطير الصحة النفسية والعقلية

ندوة بالبيضاء تكشف ضعف آليات التكفل بالمرضى العقليين

عزيزة غلام

8499 13

■ يشهد المغرب وضعية متأخرة في مجال التكفل بالمصابين بالأمراض العقلية والنفسية، بسبب عدم كفاية عدد الأسرة المخصصة للمرضى، وضعف عدد الأطباء الاختصاصيين، أمام عدم كفاية هيأة التمريض المتخصصة، وغياب المساعدين الاجتماعيين، وعدم كفاية أساتذة الطب النفسي، بالموازاة مع ضعف الميزانية المرصودة لقطاع الصحة، حسب البروفيسور عمر بطاس، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال لقاء نقاش موضوع مستقبل مستعملي الطب النفسي بالمغرب، احتضنته كلية الطب الدارالبيضاء، أول أمس السبت. وتعتبر الوضعية الحالية نتاجا لتقادم القانون المنظم للصحة العقلية بالمغرب، الذي يعود صدوره إلى سنة 1959، وأصبح متجاوزا ومتأخرا، ولم يعد مواكبا للتطورات السياسية، بعد اعتماد الدستور الجديد، ولا يساير الجديد العلمي والعلاجات الطبية المبتكرة في التكفل العلاجي بالمرضى، يوضح بطاس، اختصاصي الطب النفسي في مستشفى الجامعي ابن رشد بالدارالبيضاء، خلال اللقاء الذي نظمته الجمعية المغربية لمستعملي الطب النفسي، بحضور عائلات المرضى.

وذكر بطاس أن وزارة الصحة اعتبرت، لأول مرة في المغرب، هذا الموضوع ضمن الأولويات الصحية، وأنها تعمل على وضع قانون جديد، يرتقب صدوره نهاية سنة 2014، يرمي إلى تنظيم وتأطير الصحة النفسية والعقلية، مع تدارس إمكانية ميزانية خاصة بمصالح الطب النفسي والعقلي، خارج الميزانيات المبرمجة لباقي المصالح الطبية، مع التفكير في تأسيس مديرية خاصة بالطب النفسي والعقلي داخل المصالح المركزية لوزارة الصحة. وكشف بطاس أن مستشفى الطب النفسي بالدارالبيضاء لم يعد قادرا على الاستجابة للطلبات المتزايدة، بالنظر إلى محدودية عدد الأسرة، التي لا تتناسب وحجم اتساع المدينة وتزايد عدد سكانها، ما يضطر الأطباء إلى رفض استشفاء بعض المرضى، مع مدهم بالأدوية المناسبة، لمساعدتهم على تجاوز حالات الهيجان، مشيرا إلى هذا الأمر «يحرج الأطباء، الذين يعلمون أنهم يتركون المريض بين أيدي عائلات، أغلبها لا تتوفر على مهارات ومعارف للتعامل الأفضل مع ذويهم المرضى». وتحدث بطاس عن اصطدام الطاقم الطبي بإكراهات أخرى، منها الترخيص بخروج مريض، بعد فترة استشفاء قصيرة، بينما يكون المريض في حاجة إلى مدة علاج إضافية لبلوغ جودة علاج أفضل، تحت ضغط إتاحة السرير لمريض آخر في وضعية مستعجلة، ما يتسبب في إكراهات وإحراج لأطباء الحراسة، لغياب «البلاصة».

ويرى بطاس أنه من الضرورة إحداث مصالح للطب النفسي داخل مستشفيات القرب، منها المستشفيات الإقليمية والجهوية، على أساس تركيز نشاط المستشفيات الجامعية على البحث العلمي وتكوين الأطباء المتخصصين، ومساعدة المرضى وعائلاتهم على بلوغ الحلول العلاجية الأفضل بالنسبة إلى ذويهم.

من جهة أخرى، كشفت مداخلات عائلات المرضى والأشخاص مستعملي الطب النفسي عن عمق المشاكل اليومية التي يعيشونها بسبب طبيعة المرض، وغلاء الأدوية، وعدم توفر بنيات تحتية صحية تساعد عائلات المرضى على ضمان علاجات أفضل لذويها، فضلا عن محدودية الخدمات المتاحة في المستشفيات.

وتخللت المداخلات شهادات حية ومؤثرة، لم يغالب خلالها عدد من المتدخلين دموعهم، فتحدثوا عما يعيشه المريض من عزلة بعيدا عن العالم الخارجي، بينما يمكن أن يكون فاعلا، إذا أتيحت لهم فرصة التعبير عن مهاراتهم.

كما ناقشت العائلات الآثار الجانبية للأدوية، ومدى حماية المريض من ارتكاب جرائم يعاقب عليها القانون.

من جهتها، أفادت آمال موطوان، الكاتبة العامة للجمعية المغربية لمستعملي الطب النفسي، أن المرضى يسعون إلى العيش بشكل أفضل داخل المجتمع، داعية إلى تفهم حالتهم وقبول اختلافهم، وعدم استبعادهم اجتماعيا أو تحسيسهم بالتمييز أو النظرة الدونية، لضمان عدم الإضرار النفسي الاعتباري، الذي يزيد من حجم المرض، ويؤخر نجاعة العلاجات، مشددة على أن المريض نفسيا أو عقليا شخص يمكن التعامل معه، إذا توفرت شروط ذلك.

جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma
المنعطف

العيون

لقاء تكريمي للأطر الطبية للتحسيس بدورها في الإعمال الفعلي للحق في الصحة

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة بشراكة مع جمعية أصدقاء المرضى للدعم الطبي حفلا تكريميا لفائدة بعض الأطر الطبية والإدارية بمستشفيات مدينة العيون تحسيسا بدورها في الإعمال الفعلي للحق في الصحة.

وتتمثل الغاية من تنظيم هذا الحفل هو التحسيس بدور الطبيب والممرض والعاملين في مجال الصحة عموما في الرقي بالحق في الصحة وبأهمية إشراكهم في النهوض بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى التعريف بما يبذلونه من جهود لتوفير العلاج للمرضى.

وسيتم خلال هذا الحفل تسليط الضوء على دور الطبيب في حماية حقوق الإنسان والتعريف بالحق في الصحة. كما سيتم توزيع جوائز وهدايا على المكرمين.

ويندرج هذا اللقاء في إطار جهود اللجنة الجهوية في حقوق الإنسان في الإسهام في ضمان الحق في الصحة وتعزيز دور العاملين في المجال الطبي في إعماله الفعلي. كما يدخل في إطار انفتاح اللجنة على مختلف الفاعلين المحليين من خلال الاستجابة لمتطلبات القرب والنهوض بثقافة حقوق الانسان.

يذكر أنه في إطار الإسهام في إعمال الحق في الصحة قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان سنة 2010 بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية بإنجاز دراسة حول "الحق في التنمية بالمغرب، بين العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأهداف الإنمائية للألفية" همت أربعة قطاعات : الشغل، التربية، الصحة والسكن. كما أنجز المجلس سنة 2012 تقريرا حول " الصحة العقلية وحقوق الإنسان".

4/4600

المغرب: مراكز الأحداث تطلب النجدة

الرباط – فاطمة عاشور
الإثنين ١٠ يونيو ٢٠١٣

على رغم مرور سنتين على هبة بقيمة مليون دولار منحتها الولايات المتحدة للمغرب لتكوين نزلاء مراكز الحماية والعاملين فيها، إلا أن تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان رسم أخيراً صورة قاتمة عن أوضاع مراكز حماية الأطفال في المغرب. وكشف التقرير أن هؤلاء الأحداث يصطدمون بواقع مرير داخل المراكز، حيث لا احترام لقواعد ومعايير اتفاقية حقوق الطفل والمبادئ التوجيهية لعدالة الأحداث إذ يتم إيداعهم في المؤسسات بكثرة، وأحياناً يوضعون مع المدمنين على المخدرات، وهو ما ينتج منه عدد من المشاكل من بينها هروب الأحداث إلى الشارع.

وعبر إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في ندوة صحافية عقدت أخيراً في الرباط، قدم فيها خلاصات تقرير مراكز حماية الطفولة، عن قلقه إزاء «الوضعية المزرية» لعدد كبير من الأطفال المودعين في المراكز، لافتاً إلى أن الزيارات الميدانية للمراكز من قبل ممثلين عن المجلس مكنتهم من تكوين «صورة قاتمة». ودعا اليزمي وزارتي العدل والحريات والشباب والرياضة إلى الإسراع باتخاذ إجراءات ذات طابع استعجالي، لتقويم وضع الأطفال المودعين في هذه المراكز، بهدف تقويم حالتهم الصحية، وتمكينهم من العلاجات اللازمة، لإعادة إدماجهم. وبهدف حماية الأطفال من كل أشكال العنف وسوء المعاملة والتعسف والاستغلال في تلك المراكز، دعا تقرير المجلس، إلى جعل أعمال القطاعات الحكومية المشرفة على مراكز الطفولة لآليات التظلم تصب في مصلحة الأطفال، وتكون مستقلة وسهلة الولوج وميسرة للجميع دون تمييز، وتضمن حماية المصلحة الفضلى للأطفال.

وأوصى التقرير من خلال نتائج الزيارات الميدانية والمقابلات التي قام بها المجلس بوضع سياسة وطنية مندمجة، ترتكز على تنفيذ المبادئ العامة لاتفاقية حقوق الطفل ومقتضياتها، وشدد على ضرورة أن تشمل سياسة الحكومة عدالة ملائمة للأطفال، وبرامج للتكفل الشامل وللتتبع سهلة الولوج من لدن الأطفال في تماس مع القانون، سواء كانوا ضحايا أم شهوداً أم مرتكبي فعل جرمي، أم في وضعية صعبة، وأن تتوافر سياسة الحكومة على تدابير بديلة للحرمان من الحرية وللإيداع في المؤسسات، مع إحداث الحكومة لبرامج للدعم الأسري وللمساعدة على الأبوة، والوقاية، وتوفير تدابير بديلة للحرمان من الحرية وللإيداع في المؤسسات. إضافة الى وضع استراتيجية محددة للتكوين الأساسي والمستمر لضباط الشرطة، والدرك، والقضاة، والنيابة العامة، وقضاة الجنايات، والطاقم التربوي، ومديري المراكز، والمساعدات الاجتماعيات، والباحثات الاجتماعيات، والمحامين، وكل العاملين المتدخلين لدى الأطفال في تماس مع القانون.

وحث المجلس الوطني وزارة العدل والحريات على عدم اللجوء للإيداع في المؤسسات والحرمان من الحرية إلا كملاذ أخير، وتفضيل التكفل بالأطفال في وضعية صعبة في الوسط الطبيعي على إيداعهم في أحد المراكز، وإعمال الوسائل المادية والموارد البشرية الضرورية لتأمين التطبيق الفعلي للقوانين والإجراءات القضائية، لضمان حق الأطفال في الاستماع إليهم وإخبارهم، والحق في المساعدة القانونية المناسبة، والحق في الحماية وفي تكفل ملائم ذي جودة، وضمان التتبع والتقييم التلقائي لمدى تطبيق القوانين.

تجدر الإشارة إلى أن شبكة مراكز حماية الطفولة تتكون حالياً من 20 مركزاً، ثلاثة منها مغلقة حالياً بهدف الإصلاحات وبذلك تقدر الطاقة الاستيعابية للمراكز المتبقية بألف و852 نزيلاً (1252 للذكور و600 للإناث)، غير أن نسبة امتلائها تتغير كثيراً وتوزيعها الجغرافي متفاوت.

مذكرة تفاهم بين «وطنية الحقوق» و«القومي المغربي»

صحيفة الوطن – العدد 2740 الأثنين 10 يونيو 2013

اتفق نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عبدالله الدرازي رئيس لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة، والأمين العام للمؤسسة الوطنية المستشار د. أحمد فرحان، مع الأمين العام للمجلس القومي بالمملكة المغربية د. محمد الصبار، على توقيع مذكرة تفاهم بين المؤسسة الوطنية والمجلس القومي المغربي تسهم في تعزيز جسور التواصل والاتصال بين الجانبين.

جاء ذلك على هامش مشاركة وفد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في المؤتمر العربي حول تطوير منظومة حقوق الإنسان في الجامعة العربية بقطر مؤخراً. وتم خلال الاجتماع بحث عدد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك وفي مقدمتها المسائل ذات الصلة بملف حقوق الإنسان وسبل تعزيز علاقات التعاون والتنسيق بينهما خلال المرحلة المقبلة.

لقاء تكريمي للأطر الطبية بالعيون للتحسيس بدورها في الإعمال الفعلي للحق في الصحة

صحراء 24 – العيون

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون- السمارة بشراكة مع جمعية أصدقاء المرضى للدعم الطبي حفلا تكريميا لفائدة بعض الأطر الطبية والإدارية بمستشفيات مدينة العيون تحسيسا بدورها في الإعمال الفعلي للحق في الصحة، كما تم تكريم أطر فاعل في مصالح الوقاية المدينة بالعيون الممثلة في " سعيد بوصيري " وذلك صباح اليوم الأحد 09 يونيو الجاري، بفندق المسيرة بالعيون.

وتتمثل الغاية من تنظيم هذا الحفل في التحسيس بدور الطبيب والممرض والعالمين في مجال الصحة عموما في الرقي بالحق في الصحة وبأهمية إشراكهم في النهوض بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى التعريف بما يبذلونه من جهود لتوفير العلاج للمرضى. وسيتم خلال هذا الحفل تسليط الضوء على دور الطبيب في حماية حقوق الإنسان والتعريف بالحق في الصحة. كما سيتم توزيع جوائز وهدايا على المكرمين.

ويندرج هذا اللقاء في إطار جهود اللجنة الجهوية في حقوق الإنسان في الإسهام في ضمان الحق في الصحة وتعزيز دور العالمين في المجال الطبي في إعماله الفعلي. كما يدخل في إطار انفتاح اللجنة على مختلف الفاعلين المحليين من خلال الاستجابة لمتطلبات القرب والنهوض بثقافة حقوق الانسان.

يذكر أنه في إطار الإسهام في إعمال الحق في الصحة قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان سنة2010 بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية بإنجاز دراسة حول "الحق في التنمية بالمغرب، بين العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأهداف الإنمائية للألفية" همت أربعة قطاعات : الشغل، التربية، الصحة والسكن. كما أنجز المجلس سنة 2012 تقريرا حول " الصحة العقلية وحقوق الإنسان".

لقاء تكريمي للأطر الطبية بالعيون للتحسيس بدورها في الإعمال الفعلي للحق في الصحة

صحراء 24 – العيون

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون- السمارة بشراكة مع جمعية أصدقاء المرضى للدعم الطبي حفلا تكريميا لفائدة بعض الأطر الطبية والإدارية بمستشفيات مدينة العيون تحسيسا بدورها في الإعمال الفعلي للحق في الصحة، كما تم تكريم أطر فاعل في مصالح الوقاية المدينة بالعيون الممثلة في " سعيد بوصيري " وذلك صباح اليوم الأحد 09 يونيو الجاري، بفندق المسيرة بالعيون.

وتتمثل الغاية من تنظيم هذا الحفل في التحسيس بدور الطبيب والممرض والعالمين في مجال الصحة عموما في الرقي بالحق في الصحة وبأهمية إشراكهم في النهوض بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى التعريف بما يبذلونه من جهود لتوفير العلاج للمرضى. وسيتم خلال هذا الحفل تسليط الضوء على دور الطبيب في حماية حقوق الإنسان والتعريف بالحق في الصحة. كما سيتم توزيع جوائز وهدايا على المكرمين.

ويندرج هذا اللقاء في إطار جهود اللجنة الجهوية في حقوق الإنسان في الإسهام في ضمان الحق في الصحة وتعزيز دور العالمين في المجال الطبي في إعماله الفعلي. كما يدخل في إطار انفتاح اللجنة على مختلف الفاعلين المحليين من خلال الاستجابة لمتطلبات القرب والنهوض بثقافة حقوق الانسان.

يذكر أنه في إطار الإسهام في إعمال الحق في الصحة قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان سنة2010 بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية بإنجاز دراسة حول "الحق في التنمية بالمغرب، بين العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأهداف الإنمائية للألفية" همت أربعة قطاعات : الشغل، التربية، الصحة والسكن. كما أنجز المجلس سنة 2012 تقريرا حول " الصحة العقلية وحقوق الإنسان".

قافلة حقوق الإنسان تحط رحالها بدوارتكاظ باشتوكة أيت باها من أجل إنعاش ذاكرة نضال أبنائه وجبرالضررالجماعي ورفع التهميش والإقصاء عنه.

بحث التعاون بين البحرين والمغرب في مجال حقوق الإنسان

تاريخ النشر : ١٠ يونيو ٢٠١٣

اجتمع السيد عبدالله أحمد الدرازي نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ورئيس لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة والمستشار الدكتور احمد عبدالله فرحان الأمين العام للمؤسسة الوطنية مع الدكتور محمد الصبار الأمين العام للمجلس القومي بالمملكة المغربية وذلك على هامش مشاركة وفد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في المؤتمر العربي حول تطوير منظومة حقوق الإنسان في الجامعة العربية والذي عقد بالعاصمة القطرية الدوحة مؤخراً. وتم خلال الاجتماع بحث عدد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك وفي مقدمتها المسائل ذات الصلة بملف حقوق الإنسان وسبل تعزيز علاقات التعاون والتنسيق بينهما خلال المرحلة المقبلة والاتفاق على توقيع مذكرة تفاهم بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والمجلس القومي المغربي بما تسهم في تعزيز جسور التواصل والاتصال بين الجانبين.

الوطن في خطر...تبقى رسالة محمد رضى درقاوي مؤشر حمى ساخن على جبين البلاد وللحمى مضاعفات قد تكون مميتة

نشرت إحدى المواقع الالكترونية رسالة للطالب محمد رضى الدرقاوي، المعتقل تحت رقم 83591 بالسجن المحلي عين قادوس بمدينة فاس، عبارة عن شهادة حول ممارسات التعذيب التي تعرض لها منذ لحظة اعتقاله إلى حين عرضه على الوكيل العام لمحكمة الاستئناف ثم قاضي التحقيق وذلك من مختلف الأشخاص العاملين في ولاية أمن فاس...

يصعب عدم تصديق ما جاء في الرسالة، ويصعب أكثر تخيل كل ذلك العنف والألم الذي تعرض له الطالب محمد رضى الدرقاوي، فقط لأنه عبر عن رأي، في الدولة بملكها وحكومتها وأجهزتها، قد نختلف فيه معه أو نتفق في الكثير مما يؤمن به...

ظروف التراجع الكبير الذي يعرفه المشهد السياسي المغربي، وهذا الاختناق المحسوس في ممارسات الحريات بشتى تجلياتها، الفردية وحرية التعبير وحرية الرأي بالإضافة إلى الاحتقان الاجتماعي المحسوس على كل الواجهات، الاقتصادية بالخصوص، كل هذا يجعل من الرسالة عنواناً خطيرا للمرحلة وناقوس خطر يجب الانتباه إليه... وربما يجب أن يستحضر كثيراً من الهمم التي استسلمت لخديعة ووهم المغرب الديمقراطي والحداثي... ما كان على محمد رضى الدرقاوي أن يكتب هذه الرسالة في مغرب ما بعد هيأة الإنصاف والمصالحة، وتقريرها الذي يتضمن توصيات جبر الضرر وعدم التكرار ثم أخيرا مغرب دستور يوليوز 2011 الذي يتضمن دسترة هذه التوصيات الوجيهة، وينص على تجريم التعذيب..

. كتابتها بتلك الفظاعة إدانة لتبذير كل هذا الزمن السياسي الذي ابتدأ بالعفو على المعتقلين وعودة المغتربين في بداية العقد الأخير من القرن الماضي، على عهد الحسن الثاني والذي كان من المفروض أن ينتهي في منتصف العقد الأول من القرن الحالي باعتماد تقرير هيأة الإنصاف والمصالحة المقدم من المرحوم ادريس بنزكري إلى ملك البلاد، محمد السادس...

كل ما تم صرفه في هذا الورش الكبير يتم تقويضه بهذه الرسالة وسط صمت الذين بنوا هذا الورش أولا، وأعني بهم المناضلون اليساريون الذين آمنوا، أو انخدعوا فالأمر يبدو سيان الآن، بأنه يمكن إصلاح الدولة من داخلها، ووضع عجلاتها على سكة الديمقراطية والحداثة، ووسط صمت المؤسسة التي تكرس يوماً عن يوم، شكلها المزين للواجهة اتجاه العالم الخارجي، ونعني بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان...

هناك شيئ مخيف يزحف على كل هذا الأمل الذي بني من وهم الحقيقة، شيء يستدعي الكثير من الانتباه، وربما الكثير من الصراخ أيضا كي يعي هؤلاء الذين بدؤوا يطلون برؤوسهم من جحور كانوا قد اختبئوا فيها، حين قرر الفرقاء في لحظة تاريخية ، وعن خطأ، عدم محاسبتهم... ليعيدوا جذب البلد نحو الخلف، نحو تحكم سياسي يرعى استبدادهم واستغلالهم وقمعهم لكل الذين يختلفون معهم...

في وعد وزير العدل والحريات بفتح تحقيق في مضمون رسالة المناضل والمعتقل القاعدي محمد رضى الدرقاوي، بعض الأمل في أن نعيد، كبلداء دائما، تصديق هذا الوطن الذي حلمنا به... على أن ننتظر رد فعل تلك الجثة التي الرابطة على رابية حي المحيط بالرباط، والتي تطل على مقبرة الشهداء بهذه المدينة... أعني بذلك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي كان من المفروض فيه التدخل في هذه الحالة، لأنها تعني إحدى التوصيات التي يسهر على تطبيقها، ونعني بذلك عدم تكرار ما جرى، قبل أن تكون مسؤولية سياسية وجنائية للدولة، عبر مؤسسة الحكومة، المفروض فيها السهر على حماية وصون حقوق المواطنين، بما فيها الحق في السلامة الجسدية وتجريم التعذيب...

دون ذلك، تبقى رسالة محمد رضى درقاوي، مؤشر حمى ساخن على جبين البلاد... وللحمى مضاعفات قد تكون مميتة....

وفد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يجتمع مع الأمين العام للمجلس القومي المغربي

المنامة – بنا

اجتمع نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ورئيس لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة عبدالله أحمد الدرازي والأمين العام للمؤسسة الوطنية المستشار احمد عبدالله فرحان مع الأمين العام للمجلس القومي بالمملكة المغربية محمد الصبار وذلك على هامش مشاركة وفد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في المؤتمر العربي حول تطوير منظومة حقوق الإنسان في الجامعة العربية والذي عقد بالعاصمة القطرية الدوحة مؤخراً.

وتم خلال الاجتماع بحث عددا من المواضيع ذات الاهتمام المشترك وفي مقدمتها المسائل ذات الصلة بملف حقوق الإنسان وسبل تعزيز علاقات التعاون والتنسيق بينهما خلال المرحلة المقبلة والاتفاق على توقيع مذكرة تفاهم بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والمجلس القومي المغربي بما تسهم في تعزيز جسور التواصل والاتصال بين الجانبين.

صحيفة الوسط البحرينية – العدد 3928 – الأحد 09 يونيو 2013م الموافق 30 رجب 1434هـ

AL BAYANE

Rencontre de sensibilisation des cadres médicaux à Laâyoune

Mettre en œuvre du droit à la santé

La commission régionale des droits de l'homme à Laâyoune-Smara organise, dimanche, une rencontre en hommage aux cadres médicaux et administratifs des hôpitaux de la ville afin de sensibiliser sur leur rôle dans la mise en œuvre effective du droit à la santé.

La rencontre vise à faire connaître le rôle du médecin, de l'infirmier et de l'ensemble du personnel de la santé, dans la mise en œuvre du droit à la santé, leur implication dans la promotion des droits humains, et les efforts qu'ils fournissent dans le traitement des patients, indique un communiqué du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

Cette manifestation, initiée en partenariat avec l'Association des amis des malades pour le soutien médical, s'inscrit dans le cadre de la contribution de la commission régionale des droits de l'homme à la garantie du droit à la santé et au renforcement du rôle du personnel travaillant dans ce domaine dans la consécration de ce droit, et de l'ouverture de la commission sur l'ensemble des acteurs locaux.

Dans le cadre de sa contribution à la mise en œuvre effective du droit à la santé, le CNDH avait réalisé en 2010, en partenariat avec le Programme des Nations unies pour le développement, une étude intitulée "Droit au développement au Maroc entre pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels et Objectifs du millénaire pour le développement", qui s'était intéressée aux secteurs de l'emploi, de l'éducation, de la santé et du logement.

Le CNDH a aussi établi en 2012 un rapport sur "La santé mentale et les droits de l'Homme", rappelle-t-on.

Provinces du Sud
Rencontre de sensibilisation à Laâyoune sur le rôle du personnel dans la mise en œuvre du droit à la santé

La commission régionale des droits de l'Homme à Laâyoune-Smara organise, dimanche, une rencontre en hommage aux cadres médicaux et administratifs des hôpitaux de la ville afin de sensibiliser sur leur rôle dans la mise en œuvre effective du droit à la santé.

More Sharing ServicesPartager Share on facebook Share on twitter Share on email

La rencontre vise à faire connaître le rôle du médecin, de l'infirmier et de l'ensemble du personnel de la santé dans la mise en œuvre du droit à la santé, leur implication dans la promotion des droits humains et les efforts qu'ils fournissent dans le traitement des patients, indique un communiqué du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Cette manifestation, initiée en partenariat avec l'Association des amis des malades pour le soutien médical, s'inscrit dans le cadre de la contribution de la commission régionale des droits de l'Homme à la garantie du droit à la santé et au renforcement du rôle du personnel travaillant dans ce domaine à la consécration de ce droit, et de l'ouverture de la commission sur l'ensemble des acteurs locaux.

Dans le cadre de sa contribution à la mise en œuvre effective du droit à la santé, le CNDH avait réalisé en 2010, en partenariat avec le Programme des Nations unies pour le développement, une étude intitulée «Droit au développement au Maroc entre pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels et Objectifs du millénaire pour le développement», qui s'était intéressée aux secteurs de l'emploi, de l'éducation, de la santé et du logement. Le CNDH a aussi établi en 2012 un rapport sur «La santé mentale et les droits de l'Homme», rappelle-t-on.

Colloque sur le développement au Maroc à Paris

Posted on juin 8, 2013By fouad

L'association des étudiants marocains de France (AEMF) organise, samedi 8 juin 2013 au Palais d'Iena à Paris, son cycle de conférences annuel sur le développement économique et politique au Maroc.
« Le colloque organisé par notre association sera une occasion pour contribuer à donner des éclairages sur la mise en œuvre des politiques publiques et d'initiatives privées, permettant au Maroc de passer du statut de pays intermédiaire à un pays émergent », annonce l'AEMF, ajoutant que le but de cette rencontre est « de se donner le temps d'une réflexion sur la mise en œuvre de ces chantiers et les moyens d'y parvenir, pour le fondement d'une société marocaine moderne, démocratique et solidaire ».
Chakib Benmoussa, Ambassadeur du Maroc en France, Jean-Louis Guiguou, délégué général de l'Institut de prospective économique du monde méditerranéen (IPEMed), Driss El Yazami, Président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Nathalie Kosciusko-Morizet, membre de l'UMP et bien d'autres personnalités françaises et marocaines de haut niveau participent à cette rencontre.